الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة
وإنهاء الاستعمار
(اللجنة الرابعة)
الجلسة ٢٨
المعقودة يوم الأربعاء
٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثامنة والعشرين

الرئيس: السيد هوديما (أوكرانيا)

المحتويات

البند ٧٨ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع)

البند ٧٧ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.4//49/SR.28
27 February 1995
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٣٠

البند ٧٨ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع) (A/C.4/49/L.20-L.23)

١ - الرئيس: لفت انتباه اللجنة الى مشاريع القرارات التي وردت في الوثائق A/C.4/49/L.20-L.23.

٢ - السيد العطار (الجمهورية العربية السورية): قال إن اسرائيل قد أعلنت أن السلام قد حل في الشرق الأوسط بعد أن توصلت الى اتفاقات منفردة مع عدد من الدول العربية في الشرق الأوسط، ومع هذا فإن تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة يدل على عكس ذلك. فاحتلال اسرائيل للأراضي العربية، بما فيها الجولان السوري، مستمر، وقمعها للسكان المحليين قائم على قدم وسائق، وثمة تدابير مختلفة تقوم اسرائيل باتخاذها اليوم للقضاء على الطابع الأصلي لتلك الأراضي وتهويد سكانها ومصادرة الممتلكات العربية وتسخير مواردها لزرع المستوطنات. والسكان العرب الرازحين تحت نير الاحتلال الاسرائيلي مازالوا يعانون من آثار السياسات والممارسات الاسرائيلية التي تتناقض مع القواعد الواردة في كافة الشرائع الدولية. والمساكن والمدارس والأماكن المقدسة لدى العرب يجري تدميرها، ومصادرة موارد المياه تضير بالزراعة العربية في الجولان، وزرع مستوطنات جديدة مستمر دون توقف، وقد كانت هناك حالات لتوطن اسرائيليين في بيوت سورية.

٣ - ومن ثم، فإن ما يدعو للاستغراب هو أنه بالرغم من تكاثف الجهود الدولية لدفع مسيرة السلام الى الأمام فإن الحكومة الاسرائيلية تشجع الجماعات الاسرائيلية الداعمة لإقامة المستوطنات في الجولان السوري. والهدف من ذلك يتمثل في تهيئة حركة داخل صفوف المستوطنين تعارض الانسحاب من الجولان، وكذلك في تعزيز مجموعة الضغط المعنية في الكنيست. وليس من الغريب، بالتالي، أن تقوم الحكومة الاسرائيلية، كما هو وارد في الفقرة ٤٦٨ من تقرير اللجنة الخاصة (A/49/172)، بالتخطيط لإجراء استفتاء إذا ما قررت أن تقدم تنازلات كبيرة للجمهورية العربية السورية كجزء من تسوية سلمية شاملة. وهذا النهج المتعلق بإجراء استفتاء ظاهرة فريدة من نوعها في تاريخ العلاقات الدولية. فالتاريخ لم يعرف بعد حكومة تحتل أرض الغير وتشترط لإعادة هذه الأرض لأصحابها الشرعيين وإقامة السلم مع جيرانها أن يكون هناك استفتاء على ذلك بين المحتلين. والمرء لا يسعه إلا أن يتساءل عما إذا كان الاحتلال قد أصبح الآن يمنح الحق بملكية الأرض. وهذا النهج مخالف لكافة قواعد الشرعية الدولية.

٤ - ومقاومة الاحتلال الأجنبي حق مشروع أقره ميثاق الأمم المتحدة واعترفت به قواعد القانون الدولي. ولذلك، فإن انتفاضة سكان الجولان السوري في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي وممارساته التعسفية سوف تستمر، وهي لن تتوقف إلا بانسحاب اسرائيل الكامل من الجولان.

(السيد العطار، الجمهورية العربية السورية)

٥ - واللجنة الخاصة كانت على حق بالفعل عندما أعربت في تقريرها عن قلقها بشأن استمرار اسرائيل في الانتهاكات الخطيرة لأبسط وأهم الحقوق الإنسانية لسكان الأراضي المحتلة، والدعوة لاتخاذ خطوات من أجل ضمان توفير حماية فعالة للحقوق والحريات الأساسية لهؤلاء السكان لها ما يبررها أيضا، كما أن ثمة ما يبرر ذلك الرأي القائل بأن الاحتلال يشكل في حد ذاته انتهاكا لحقوق الإنسان.

٦ - ولقد أصبح من الواضح اليوم للعالم أجمع أن اسرائيل لن تتوقف عن أعمالها غير المشروعة إلا بوضع نهاية لاحتلالها للأراضي العربية. والجمهورية العربية السورية مستعدة لإرساء سلام عادل شامل من شأنه أن يحقق وقف الاحتلال الاسرائيلي للجولان وسائر الأراضي العربية المحتلة وأن يضمن حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وذلك تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، ووفقا لمبدأ الأرض مقابل السلام. ومع هذا، فإن اسرائيل لا تزال تحتل الأراضي العربية وتضع العراقيل في وجه عملية السلم التي بدأت في مدريد منذ أكثر من ثلاثة أعوام؛ وهي ممعنة في انتهاك حقوق الإنسان ولا تتورع عن اللجوء الى الإرهاب، مما يناقض ميثاق الأمم المتحدة وسائر الصكوك الدولية. وفي ظل هذه الظروف، يتعين على المجتمع الدولي واللجنة الخاصة أن يكونا أكثر تيقظا ونشاطا عما كانا عليه في أي وقت مضى.

٧ - والوفد السوري يرى في تحقيق السلام هدفا استراتيجيا، وهو يأمل في أن يأتي يوم ينعم فيه الشرق الأوسط بسلام شامل عادل دائم يكون أساسا لازدهار الشعوب العربية وحياتها على نحو كريم.

٨ - السيد عبد الرحمن (مصر): قال إن اللجنة الرابعة تنظر في هذا البند من بنود جدول الأعمال في وقت بالغ الأهمية في تاريخ معالجة الأمم المتحدة لقضية فلسطين: فأثناء العام الماضي، يلاحظ أن الأطراف في عملية السلام في الشرق الأوسط قد أحرزت مزيدا من التقدم الملموس في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية. فالاتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا قد تم إبرامه، كما أن الأردن قد وقّع على معاهدة سلام مع اسرائيل. وثمة جهود يجري بذلها في الوقت الراهن لإحراز تقدم مماثل في المجالات الأخرى المشمولة بالمحادثات.

٩ - وبالتالي، فقد تحققت تغيرات جذرية في طبيعة النزاع العربي - الإسرائيلي: وكافة الأطراف قد قبلت الدخول في عملية سلام تستند الى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين ينصان على الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ مقابل إقامة سلام بين هذه الأطراف كلها، وذلك مع الاعتراف بضرورة ممارسة فلسطين لحقوقها كدولة من الدول.

(السيد عبد الرحمن، مصر)

١٠ - وتلك التطورات قد أدت الى تغيرات ملموسة في الوضع القائم في الأراضي المحتلة، وهذا يشهد عليه تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. وأهم إنجاز لعملية السلام هو الاتفاق على إنهاء الاحتلال وبدء الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا. ووفد مصر يأمل في أن يتحقق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من تلك الأراضي في أقرب وقت ممكن، مما يعني بالتالي انتفاء الحاجة الى خدمات اللجنة الخاصة.

١١ - والوفد المصري يود أن يعرب عن شكره لرئيس اللجنة الخاصة وأعضائها لقيامهم بإعداد التقرير الذي قدم الى اللجنة الرابعة كيما تنظر فيه. وهذا التقرير يشير الى حدوث تطورات إيجابية أثناء الفترة المشمولة به: هبوط مستوى الأنشطة العسكرية، وعودة عدد من المبعدين، والإفراج عن عديد من السجناء الفلسطينيين. واسرائيل مستمرة، كما هو واضح من التقرير، في ممارسة أنشطة تتعارض مع التزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.

١٢ - واستمرار وجود المستوطنات يشكل سببا رئيسيا للتوتر وعدم الاستقرار في الأراضي المحتلة. وأثناء الفترة التي يغطيها التقرير، لم تنشأ مستوطنات جديدة، ولكن جرى توسيع نطاق عدد من المستوطنات القائمة. والتقرير قد ذكر أيضا أن ثمة أفعالا من أفعال العنف قد ارتكبها المستوطنون، وذلك دون أن يتلقى الجناة أي عقاب. وعلى اسرائيل أن تفرض عقوبات مشددة على مرتكبي هذه الأفعال، وألا تقيد حرية الفلسطينيين في الوصول الى أماكن مقدسة في نظرهم، فهذا مخالفة لاتفاقية جنيف. ومن الواجب أن يكون هناك بناء للثقة بين الطرفين، وفي حالة استمرار اسرائيل في الزعم بأنها لم تشارك في الأعمال الوارد وصفها في التقرير، فإن مستقبل عملية السلام سوف يتأثر بشكل سلبي.

١٣ - ومصر قد حذرت دائما من مخاطر تدهور الحالة الاقتصادية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وهي تدعو اسرائيل اليوم الى الامتناع عن اتخاذ أية تدابير يكون من شأنها تفاقم الحالة، كما تدعوها الى تقديم مساعدتها من أجل تحسين مستوى معيشة الفلسطينيين.

١٤ - ووفد مصر يأمل في أن يتضمن تقرير العام المقبل مزيدا من التطورات الإيجابية وتدابير بناء الثقة؛ وهي تطالب اسرائيل أيضا بالتعاون مع اللجنة الخاصة.

١٥ - السيد دودش (تونس): قال إن ثمة شرطا أساسيا من شروط كفالة نجاح عملية السلم في الشرق الأوسط، وهو إحلال السلام بين الأطراف المعنية، وإرساء قواعد جديدة لتكون أساسا للتفاهم المتبادل والتعايش السلمي في المنطقة. ووفد تونس يرحب بالتطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا فيما يتصل بتوقيع مجموعة من الاتفاقات الثنائية، لا سيما انتقال المسؤوليات الى السلطة الفلسطينية.

١٦ - وانتهاك حقوق العرب، الذين ما زالوا يعيشون في ظل الاحتلال، مبعث قلق بالغ. وما دام الاحتلال قائما، فإنه يتعين على اسرائيل أن تمتثل لاتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩، وكذلك لسائر الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان.

١٧ - ووفد تونس يلاحظ، مع الارتياح، إطلاق سراح عدد كبير من المعتقلين الفلسطينيين، وهو يأمل في تخفيف التدابير الجزائية في الأراضي المحتلة مع الكف عن عمليات القمع. كما أنه يأمل أيضا في إبرام اتفاق بشأن المستوطنات.

١٨ - والسلطات الإسرائيلية عليها أن تتخذ الخطوات اللازمة لحماية الممتلكات الفلسطينية وكفالة احترام حقوق الشعب الفلسطيني. ومن شأن هذا أن يكون له تأثير إيجابي على عملية السلام في المنطقة.

١٩ - وتونس تأمل في أن يتحقق السلام والأمن في كافة أنحاء منطقة الشرق الأوسط في العام القادم.

٢٠ - السيد مورينو فرنانديز (كوبا): قدم مشاريع القرارات A/C.4/49/L.20-L.23 (مشاريع القرارات ألف - دال، على التوالي)، ثم قال إن مشاريع القرارات المتعلقة بهذا البند قد تعرضت للتنقيح، في الدورة السابقة، حتى تعكس ما وقع من أحداث فيما يتصل بعملية السلام في الشرق الأوسط الى جانب التغيرات التي طرأت. وعدد مشاريع القرارات المقدمة قد هبط من سبعة الى أربعة. وفي هذه الدورة، عمد مقدمو مشاريع القرارات الى استعراض صياغتها ومضمونها. ومع هذا، فقد أبقوا على بعض العناصر الأساسية التي تتصل باستمرار اسرائيل في انتهاكاتها لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، وذلك بالإضافة الى المبادئ التي تعد أساسية في نظرهم.

٢١ - وبعد استعراض موجز لمضمون مشاريع القرارات، قال إنه قد تم التوصل الى اتفاق، أثناء المشاورات المتصلة بمشروع القرار جيم (A/C.4/49/L.22)، على الاستعاضة عن الفقرة ٢ بما يلي:

"٢ - تعيد التأكيد، بوجه خاص، على أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ غير قانونية بل وتشكل عقبة في سبيل التوصل الى سلم شامل".

(السيد مورينو فرنانديز، كوبا)

٢٢ - ومقدمو مشاريع القرارات يأملون، في حالة تعذر اعتمادها يتوافق الآراء. في أن تحظى بالغالبية الساحقة من الأصوات.

٢٣ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة مستعدة لاتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/C.4/49/L.22 بصيغته المنقحة شفويا.

٢٤ - ولقد تقرر ذلك.

٢٥ - الرئيس: قال إن البحرين وبروني دار السلام وبنغلاديش قد انضمت الى مقدمي مشاريع القرارات A/C.4/49/L.20-L.23.

٢٦ - السيد شاكر (اسرائيل): تحدث من منطلق تعليل التصويت، قبل الإدلاء بالأصوات، فقال إن وفده سيصوت ضد جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار البند ٧٨، وطالب سائر الدول الأعضاء بأن تتبع نفس النهج. ومشاريع القرارات الأربعة المقدمة في إطار هذا البند تثبت، مرة أخرى، أن بعض قرارات الأمم المتحدة لا تأخذ في الحسبان معدل الأحداث المتسارع في الشرق الأوسط. والمشاريع المتصلة بهذا البند من بنود جدول الأعمال تتناقض، بالإضافة الى ذلك، مع المفاهيم التي تم التوصل إليها والاتفاقات التي تم تم توقيعها من جانب اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وفيما يخص قضية الجولان الحساسة، يلاحظ أن أي تدخل خارج عن المفاوضات الاسرائيلية - السورية الثنائية ليس من شأنه إلا أن يفاقم الحالة، كما أنه قد يضير باحتمالات المفاوضات المباشرة، وهي مفاوضات سوف تؤدي الى حل المشكلة. واسرائيل تعتقد اعتقادا حازما أنه ينبغي، لهذه الأسباب كلها، حل اللجنة الخاصة وعدم اتخاذ أي قرارات بعد الآن في إطار هذا البند.

مشروع القرار A/C.4/49/L.20

٢٧ - أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أذربيجان، الأردن، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، اندونيسيا، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، البحرين، البرازيل، بروني دار السلام، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاصو، بوروندي، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب افريقيا، جيبوتي، الرأس الأخضر، زامبيا، زمبابوي، سري لانكا، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، سيراليون، شيلي،

الصين، العراق، عمان، غانا، غيانا، غينيا، الفلبين، فنزويلا، فييت نام، قبرص، قطر، الكاميرون، كوبا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لبنان، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، هايتي، الهند، اليمن.

المعارضون: اسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، اسبانيا، استراليا، استونيا، ألمانيا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، جامايكا، جزر البهاما، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، السويد، غابون، فرنسا، فنلندا، فيجي، كازاخستان، كندا، كوت ديفوار، الكونغو، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، لختنشتاين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، النرويج، النمسا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان.

٢٨ - اعتمد مشروع القرار A/C.4/49/L.20 بأغلبية ٧٦ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ٥٤ عضوا عن التصويت.

مشروع القرار A/C.4/49/L.21

٢٩ - أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، اسبانيا، استراليا، استونيا، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، اندونيسيا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، أيسلندا، ايطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، برونـي دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاصو، بوروندي، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب افريقيا، جيبوتي، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سري لانكا، سلوفاكيا، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام،

السويد، سيراليون، شيلي، الصين، العراق، عمان، غانا، غيانا، غينيا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، كازاخستان، الكاميرون، كندا، كوبا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان.

المعارضون: إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: الاتحاد الروسي، جزر مارشال، غابون، كوت ديفوار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة).

٣٠ - اعتمد مشروع القرار A/C.4/49/L.21 بأغلبية ١٢٧ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ٥ أعضاء عن التصويت.

مشروع القرار A/C.4/49/L.22

٣١ - أجري تصويت مسجل بشأن مشروع القرار A/C.4/49/L.22.

المؤيدون: أذربيجان، الأردن، أرمينيا، اسبانيا، استراليا، استونيا، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، اندونيسيا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية الإسلامية)، أيرلندا، أيسلندا، ايطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاصو، بوروندي، بولندا، بوليفيا، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، الجزائر، جزر البهاما، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب افريقيا، جيبوتي، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سري لانكا، سلوفاكيا، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، العراق، عمان، غانا، غيانا، غينيا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، كازاخستان، الكاميرون، كندا، كوبا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك،

ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان.

المعارضون: إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، بابوا غينيا الجديدة، بربادوس، بيرو، جامايكا، جزر مارشال، غابون، كوت ديفوار، الكونغو، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، نيجيريا، نيكاراغوا.

٣٢ - اعتمد مشروع القرار A/C.4/49/L.22، بصيغته المنقحة شفويا، بأغلبية ١١٩ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ١٣ عضوا عن التصويت.

٣٣ - السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي): قال إن النظر في كافة جوانب مشاكل الشرق الأوسط بالأمم المتحدة من شأنه أن يساعد على تهيئة جو من الثقة يشجع على إحراز مزيد من التقدم في عملية السلام من خلال المفاوضات في الشرق الأوسط. ووفد الاتحاد الروسي يشير، في هذا الصدد، إلى أن مقدمي مشاريع القرارات تحت بند جدول الأعمال ٧٨ قد اضطلعوا، في هذه الدورة، بعمل له جدواه، وذلك بتوفيق مضمون بعضها مع الحقائق السياسية بالمنطقة. ومشاريع القرارات مازالت تحتفظ، في نفس الوقت، بعدد من الآراء التي ينفرد بها جانب واحد، وذلك فيما يخص أسباب العنف وعدم الاستقرار في الأراضي المحتلة. ومشاريع القرارات قيد النظر تتناول، علاوة على ذلك، قضايا موضوعية تتصل بتحقيق تسوية في الشرق الأوسط، وهذه قضايا تشكل مجالا للمناقشة في المحادثات الثنائية بين العرب وإسرائيل، والنظر فيها في هذه الدورة لن يؤدي إلا إلى تعقيد تلك المناقشات. ومن ثم، فإن الاتحاد الروسي قد امتنع عن التصويت عند أخذ الأصوات بشأن مشاريع القرارات المشار إليها.

٣٤ - السيد باركر (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الوضع الذي يكتنف الأراضي قد تغير على نحو جذري منذ توقيع إعلان المبادئ والاتفاقات اللاحقة، وحكومتا إسرائيل والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية جديرة بالتهنئة لما أبدته من عزيمة وتصميم فيما يتصل بحل المشاكل عن طريق المفاوضات.

٣٥ - والولايات المتحدة مازالت ملتزمة بهدف بلوغ تسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة من خلال إجراء مفاوضات مباشرة تستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وأعمال الأمم المتحدة ينبغي أن توجه نحو تشجيع الأطراف على التمسك بعملية السلام دون تدخل خارجي، وليس من الجائز للجمعية العامة أن تستبق الحكم على نتيجة المفاوضات عن طريق اتخاذ قرارات مواتية لموقف طرف واحد فقط من الأطراف المعنية. وهذه الأطراف نفسها قد وافقت، من منطلق التعقل، بأنه يجب ترك عدد من القضايا المتصلة بالحالة النهائية إلى مرحلة تالية نظرا لتعقدها.

(السيد باركر، الولايات المتحدة الأمريكية)

٣٦ - والولايات المتحدة لديها اهتمام كبير بحالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ولكنها ترى أن مناقشة شرعية قضية المستوطنات لن تأتي بنتيجة مثمرة حيث أنها تصرف النظر عن الواجب الأساسي المتصل بتشجيع السلام.

٣٧ - وفي الوقت الذي يلاحظ فيه أن ثمة بعضا من الجهود قد بذل للتخفيف من تطرف صيغة مشاريع القرارات، فإن الكثير من عباراتها ما زال مدعاة للشقاق وبعيدا عن تحقيق مساعدة ما، كما أنه يسهم في تصوير الجمعية العامة باعتبارها غير متمشية مع الحقائق السائدة على أرض الواقع.

٣٨ - وموقف اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية يمثل موقفا منحازا غير ضروري وغير لازم، ومن الأفضل أن تنفق ميزانية هذه اللجنة في مجال آخر من شأنه أن يساعد الشعب الفلسطيني على تحسين مستوى معيشته. وقال إنه يؤكد من جديد في هذا المقام الرأي القائل بأن كافة الأطراف التي لديها سلطة في الضفة الغربية وغزة عليها التزام بأن تحترم بكل دقة حقوق الإنسان بمستوياتها الدولية.

٣٩ - والولايات المتحدة ستستمر، في نهاية الأمر، في معارضة ذكر اشارات من قبيل "الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس". ووفد الولايات المتحدة قد صوت ضد مشروع القرار A/C.4/49/L.21 لاحتوائه على هذه العبارة. فهذه العبارات قد صيغت لأهداف سياسية، وهي لن تؤثر اطلاقا على قضايا السيادة أو الترتيبات السياسية في الأراضي، مما لن يبت فيه إلا على يد الأطراف المعنية من خلال مفاوضات مباشرة.

٤٠ - السيد باريتو (بيرو): قال إن بلده قد امتنع عن التصويت بشأن مشروعي القرارين A/C.4/49/L.20 و L.22 حيث أنهما لا يعكسان ذلك النجاح الهام الذي تحقق في عملية السلام بالشرق الأوسط خلال العام الماضي، ومن ثم فإنهما لن يساعدا على إقرار جو مناسب في المنطقة.

٤١ - السيد الصمدي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفده قد صوت لصالح مشروعي القرارين A/C.4/49/L.20 و L.22، ومع هذا فإن لديه تحفظات بشأن أي أحكام في النصين يمكن تفسيرها باعتبارها تعني ضمنا أي اعتراف بإسرائيل.

٤٢ - السيد غريفين (استراليا): قال إن بلده مازال يشعر بالقلق إزاء حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وذلك رغم التقدم الذي أحرز مؤخرا على صعيد عملية السلام. ومن الملاحظ، بصفة خاصة، أن بعض الأعمال التي أتتها إسرائيل ليست متفقة مع المعايير المعترف بها دوليا، ومن ثم فهي تعوق الاضطلاع بتعاون حقيقي على نطاق واسع في إطار عملية السلام. واستراليا مبقية على التزامها بهذه العملية، وبالتالي فإنها تأمل في أن يؤدي التنفيذ الكامل لإعلان المبادئ، الذي وقعت عليه إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، إلى تجنب الحاجة إلى النظر في اتخاذ قرارات مماثلة في الدورات التالية للجمعية العامة.

٤٣ - السيد جانسن (كندا): قال إن بلده مازال ملتزما بمبدأ سريان اتفاقية جنيف الرابعة على جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وكندا قد امتنعت، في العام الماضي، عن التصويت على مشروع القرار جيم حيث أن صياغته لم تكن متفقة تماما مع ما تحقق في إطار عملية مدريد. وفي الدورة الحالية، تمكن الوفد الكندي من التصويت لصالح مشروع القرار هذا، نظرا لأن نصه قد تضمن تنقيحات تعكس التقدم المحرز على نحو أكثر دقة.

٤٤ - السيد رودلف (ألمانيا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي والسويد وفنلندا والنمسا، وقال إنه يرحب بالتحسن الكبير الذي طرأ على نصوص القرارات، التي اعتمدت لتوها، وذلك بالقياس إلى قرارات الأعوام السابقة. والدول أعضاء الاتحاد الأوروبي لم تتمكن، في نفس الوقت، من التصويت لصالح مشروع القرار ألف المتعلق بولاية اللجنة الخاصة. ولقد قدمت اقتراحا بشأن تعديل ولاية هذه اللجنة، وهذا الاقتراح يرمي إلى كفالة مراعاة ما تهيأ من أوضاع جديدة وذلك في تقارير اللجنة. وإذا كان هذا قد تم بالفعل، فإن الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي كانت ستتمكن بالتالي من التصويت لصالح مشروع القرار ذي الصلة.

٤٥ - ومن الملاحظ، مع الارتياح، أن نص مشروع القرار جيم قد طرأ عليه تحسن كبير، وأنه يعالج من القضايا ما يهم الاتحاد الأوروبي. وهذا النهج يضمن تصويت الدول أعضاء الاتحاد لصالح مشروع القرار هذا.

٤٦ - السيد النعمة (العراق): قال إن وفده قد صوت لصالح جميع مشاريع القرارات، وإن كانت لديه تحفظات بشأن الفقرة السابعة من ديباجة مشروع القرار جيم.

البند ٧٧ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع) (A/C.4/49/L.13 - L.19)

٤٧ - الرئيس: لفت انتباه اللجنة إلى مشاريع القرارات الواردة في الوثائق A/C.4/49/L.13 - L.19.

٤٨ - السيد رودلف (ألمانيا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي والسويد وفنلندا والنمسا فقال إن الاتحاد الأوروبي قد رحب منذ البداية بتوقيع إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وأيد هذا التوقيع، فهذا الإعلان قد فتح الباب أمام إيجاد تسوية سلمية لمشكلة من أكثر المشاكل إيلاما في مجال

(السيد رودلف، ألمانيا)

النزاع بالشرق الأوسط، وهي مشكلة اللاجئين. والاتحاد الأوروبي مستعد للمضي في دوره النشط والبناء والمتوازن على صعيد دعم عملية السلم. والاتحاد الأوروبي يرى، في نفس الوقت، أنه ينبغي أن تترك للأطراف نفسها حرية تحديد شروط التسوية استنادا إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

٤٩ - والأمم المتحدة قد رحبت بنشاط وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، إذ أنها ترى أن الوكالة عليها أن تضطع بدور فعال أثناء فترة الانتقال وإلى حين تنفيذ الحكم الذاتي الفلسطيني تنفيذا كاملا.

٥٠ - والاتحاد الأوروبي يشعر بالاغتباط لتقديم مشروع القرار A/C.4/49/L.13 المعنون "تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين"، وهو يطالب كافة الدول الأعضاء أن تواصل وأن تزيد دعمها للوكالة، فحالتها المالية مازالت تبعث على القلق، وذلك من أجل تمكينها من القيام على نحو ملائم بدعم عملية السلم بهدف توفير السلم والرخاء للاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

٥١ - السيدة مندرهود (هولندا): تحدثت باسم مقدمي مشروع القرار A/C.4/49/L.14، فقالت إن هذا المشروع مغرق في طابعه التقليدي، ولكن هذا لا ينتقص من أهميته. وهو يعالج الحالة المالية للأونروا، ويتناول بصفة خاصة ضرورة القيام بزيادة الجهود المبذولة لدعم أنشطة الوكالة. ومن دواعي الاغتباط أن يلاحظ أن مشروع القرار هذا قد أمكن اعتماده بتوافق الآراء.

٥٢ - السيد يوسف (اندونيسيا): تحدث باسم مقدمي مشاريع القرارات A/C.4/49/L.15 - L.19، فقال إن الدول التي قدمت هذه المشاريع لم تقدم، في العام الحالي، سوى خمسة مشاريع فقط بشأن الأونروا، في حين أنها قد قدمت في العام الماضي تسعة مشاريع في إطار نفس البند، حيث طرحت سبعة منها للتصويت. وثمة جهود كبيرة قد بذلت من أجل توحيد وتبسيط القرارات التقليدية، مما يجعل العملية أكثر إيجازا مع كفالة احتفاظها في نفس الوقت بطابعها الشامل. والقرارات المتصلة بالأونروا قد حظيت دائما بكامل تأييد المجتمع الدولـــي. وأوجز مضمون مشاريع القرارات الخمسة. ولاحظ، فيما يتصل بمشروع القرار A/C.4/49/L.17، أنه يتضمن، لأول مرة، إشارة للجنة الاستشارية للأونروا وبرنامج إعمال السلم والاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الأونروا ومنظمة التحرير الفلسطينية، فضلا عن ذلك الدور الهام الذي تضطلع به الأونروا في مجال توفير الحماية للاجئين الفلسطينيين، وضرورة احترام المواد ذات الصلة من الميثاق واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.

٥٣ - الرئيس: قال إن مشروع القرار A/C.4/49/L.13 قد شاركت أيضا في تقديمه بنغلاديش وماليزيا، وأن مشروع القرار L.14 قد شاركت أيضا في تقديمه البرتغال والفلبين، وأن مشروع القرار L.15 قد شاركت أيضا في تقديمه اندونيسيا وبروني دارس السلام وبنغلاديش، وأن مشروع القرار L.16 قد شاركت أيضا في تقديمه البرازيل وبروني دار السلام وبنغلاديش والهند، وأن مشروع مشروع القرار L.17 قد شاركت أيضا في تقديمه بنغلاديش، وأن مشروعي القرارين L.18 و L.19 قد شاركت أيضا في تقديمهما بروني دار السلام وبنغلاديش.

٥٤ - السيد شاكر (إسرائيل): تحدث من منطلق تعليل التصويت قبل الإدلاء بالأصوات، فقال إن الأمم المتحدة لم تحاول بعد، على الرغم من التغيرات الجذرية التي حدثت خلال العام الماضي، أن تتخلص من القرارات التي بطل استعمالها والصيغ التي اندثرت، وأن تأخذ في حسبانها تلك الحقائق الجديدة في الشرق الأوسط. وإسرائيل قد أيدت دائما الدعوة لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين، ولقد اضطلعت، في هذا الصدد، بالتعاون الكامل مع الأونروا في المسائل الإنسانية، ولكن إسرائيل لا تستطيع، عند النظر في قرارات تتصل بقضايا سياسية لا صلة لها بأعمال الأونروا، أن تعلن تأييدها لاتخاذ هذه القرارات. وإسرائيل ترى أن من الواجب عليها، علاوة على ذلك، أن تعترض على أي قرار مخالف لأحكام الاتفاقات المبرمة بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية. ولهذه الأسباب، فإن إسرائيل ستمتنع عن التصويت بشأن مشروعي القرارين L.13 و L.16، كما أنها ستصوت ضد مشاريع القرارات L.15 و L.17 و L.18 و L.19. وفي الوقت الذي تعلن فيه إسرائيل أسفها لتعذر تحقيق توافق في الآراء بالنسبة لأكثر من قرار واحد، فإنها سوف تنضم إلى توافق الآراء المتصل بمشروع القرار L.14 ولا شيء غير ذلك.

مشروع القرار A/C.4/49/L.13

٥٥ - أجري تصويت مسجل بشأن مشروع القرار A/C.4/49/L.13.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، اثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، اسبانيا، استراليا، استونيا، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، اندونيسيا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، ايرلندا، أيسلندا، ايطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاصو، بوروندي، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب افريقيا، جيبوتي، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سري لانكا، سلوفاكيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، السويد، سيراليون،

شيلي، الصين، العراق، عمان، غابون، غانا، غيانا، غينيا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، كازاخستان، الكاميرون، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان.

المعارضون: لا شيء.

الممتنعون: إسرائيل، جزر مارشال، الجمهورية العربية السورية، لبنان، الولايات المتحدة الأمريكية.

٥٦ - اعتمد مشروع القرار A/C.4/49/L.13 بأغلبية ١٣٠ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ٥ أعضاء عن التصويت.

مشروع القرار A/C.4/49/L.14

٥٧ - اعتمد مشروع القرار A/C.4/49/L.14 بدون تصويت.

مشروع القرار A/C.4/49/L.15

٥٨ - أجري تصويت مسجل بشأن مشروع القرار A/C.4/49/L.15.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، اثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، اسبانيا، استراليا، استونيا، إكوادور، ألمانيا، الامارات العربية المتحدة، أندورا، اندونيسيا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، ايسلندا، ايطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاصو، بوروندي، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب افريقيا، جيبوتي، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سري لانكا، سلوفاكيا، سنغافورة، السنغال،

سوازيلند، السودان، سورينام، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، العراق، عمان، غابون، غانا، غيانا، غينيا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، كازاخستان، الكاميرون، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هنغاريا، هولندا، اليمن، اليونان.

المعارضون: إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، اليابان.

٥٩ - اعتُمد مشروع القرار A/C.4/49/L.15 بأغلبية ١٣٠ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت.

مشروع القرار A/C.4/49/L.16

٦٠ - أجري تصويت مسجل بشأن مشروع القرار A/C.4/49/L.16.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، اثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، اسبانيا، استراليا، استونيا، إكوادور، ألمانيا، الامارات العربية المتحدة، أندورا، اندونيسيا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، ايسلندا، ايطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاصو، بوروندي، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر مارشال، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب افريقيا، جيبوتي، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سري لانكا، سلوفاكيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، العراق، عمان، غابون، غانا، غيانا، غينيا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، كازاخستان، الكاميرون، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا،

ليختنشتاين، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

المعارضون: لا أحد.

الممتنعون: إسرائيل.

٦١ - اعتُمد مشروع القرار A/C.4/49/L.16 بأغلبية ١٣٥ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع عضو واحد عن التصويت.

مشروع القرار A/C.4/49/L.17

٦٢ - أجري تصويت مسجل بشأن مشروع القرار A/C.4/49/L.17.

المؤيدون: أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، اسبانيا، استراليا، استونيا، إكوادور، ألمانيا، الامارات العربية المتحدة، أندورا، اندونيسيا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، ايسلندا، ايطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاصو، بوروندي، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب افريقيا، جيبوتي، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سري لانكا، سلوفاكيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، العراق، عمان، غابون، غانا، غيانا، غينيا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، كازاخستان، الكاميرون، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال،

النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هنغاريا، هولندا، اليمن، اليونان.

المعارضون: إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: الاتحاد الروسي، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، اليابان.

٦٣ - اعتُمد مشروع القرار A/C.4/49/L.17 بأغلبية ١٢٩ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت.

مشروع القرار A/C.4/49/L.18

٦٤ - أجري تصويت مسجل بشأن مشروع القرار A/C.4/49/L.18.

المؤيدون: أذربيجان، الأردن، اسبانيا، إكوادور، الامارات العربية المتحدة، أندورا، اندونيسيا، أوروغواي، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، بروني دار السلام، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاصو، بوروندي، بوليفيا، بيرو، تايلند، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب افريقيا، جيبوتي، الرأس الأخضر، زامبيا، زمبابوي، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، سيراليون، شيلي، الصين، العراق، عمان، غابون، غانا، غيانا، غينيا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، الكاميرون، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكونغو، الكويت، لبنان، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي، الهند، اليمن، اليونان.

المعارضون: إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، استونيا، ألمانيا، أوكرانيا، ايسلندا، ايطاليا، بابوا غينيا الجديدة، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، بيلاروس، تركيا، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، السويد، فنلندا، كازاخستان، كندا،

كينيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، اليابان.

٦٥ - اعتُمد مشروع القرار A/C.4/49/L.18 بأغلبية ٩١ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ٤٠ عضوا عن التصويت.

مشروع القرار A/C.4/49/L.19

٦٦ - أجري تصويت مسجل بشأن مشروع القرار A/C.4/49/L.19.

المؤيدون: اثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، اسبانيا، استراليا، استونيا، إكوادور، ألمانيا، الامارات العربية المتحدة، أندورا، اندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، ايسلندا، ايطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاصو، بوروندي، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر مارشال، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب افريقيا، جيبوتي، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، زائير، زامبيا، زمبابوي، سلوفاكيا، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، العراق، عمان، غابون، غيانا، غينيا، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، كازاخستان، الكاميرون، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان.

المعارضون: إسرائيل، جمهورية تنزانيا المتحدة.

الممتنعون: الاتحاد الروسي، اليابان.

٦٧ - اعتُمد مشروع القرار A/C.4/49/L.19 بأغلبية ١٢٩ صوتا مقابل صوتين مع امتناع عضوين عن التصويت.

٦٨ - السيد العطار (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده قد امتنع عن التصويت على مشروع القرار A/C.4/49/L.13 لأن الفقرة الأخيرة من ديباجته والفقرة ٣ من منطوقه تشيران إلى نقل مقر الأونروا من فيينا إلى غـــزة. والجمهورية العربية السورية قد أعربـــت عن قلقهـا بشأن هـذا الأمر، وذلك في مذكرة رسمية وجـّهتها إلى الأمين العام والمفوض العام للأونروا. فالقرار المتصل بالنقل قد اتخذ دون استشارة الجمهورية العربية السورية، التي كانت واحدة من البلدان المضيفة الرئيسية للاجئين الفلسطينيين، والتي اضطلعت بدور هام في أعمال اللجنة الاستشارية للأونروا. ومن الملاحظ، بالإضافة إلى ذلك، أن هذا المقر لا يجوز نقله إلى مكان لا تستطيع بعض الأطراف المشاركة في أعمال الأونروا أن تذهب إليه.

٦٩ - السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يرحب بالأسلوب البناء والنهج العملي اللذين اتبعتهما اللجنة عند النظر في البند المتعلق بالأونروا في هذه الدورة. والاتحاد الروسي يؤيد الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الأونروا تأييدا تاما، ويرى أن الوكالة تستطيع أن تنهض بالكثير فيما يخص تحويل أحكام إعلان المبادئ إلى واقع عملي، ولا سيما عن طريق القيام بتوفير المساعدة التقنية والاقتصادية فضلا عن الإعانة في مجال تدريب الموظفين الفلسطينيين الوطنيين. ومقدمو مشاريع القرارات قد بذلوا جهودا كبيرة في تقليل عدد النصوص وإكسابها طابعا عمليا. ومع ذلك، فالاتحاد الروسي يعتقد أن ثمة أحكاما من أحكام هذه المشاريع قد تجاوزت الجوانب الإنسانية البحتة التي تتسم بها أعمال الأونروا. وهذا ينطبق بصفة خاصة على مشاريع القرارات A/C.4/49/L.17 و L.18 و L.19، التي تناولت قضايا أساسية تتعلق بإجراء تسوية في الشرق الأوسط، وهذه القضايا موضوع مفاوضات ثنائية بين العرب وإسرائيل، والنظر فيها داخل اجتماعات اللجنة لن يؤدي إلا إلى تعقيد هذه المفاوضات. ومن ثم، فإن الاتحاد الروسي قد امتنع عن التصويت بشأن مشاريع القرارات هذه.

٧٠ - السيد باركر (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الولايات المتحدة تؤيد بقوة أنشطة الأونروا وبرامجها الإنسانية، وإنها مغتبطة بالمشاركة في توافق الآراء التقليدي بشأن مشروع القرار A/C.4/49/L.14. ووفد الولايات المتحدة قد صوت أيضا لصالح مشروع القرار A/C.4/49/L.16، الذي اتسم بنهج عملي فيما يتصل بالوفاء بالاحتياجات التعليمية للاجئين. ومع هذا، فإنه قد قام بذلك وهو يعلن أن لديه تحفظا واحدا بشأن الاقتراح المتعلق بإنشاء جامعة جيروسالم "القدس" حيث أن هذا الاقتراح يثير قضايا خارجة عن نطاق التعليم. وهو يسجل أيضا استثناءه القوي لعبارة "الأرض الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧"، حيث أنها لا تشير على الإطلاق للسيادة على هذه الأرض أو للترتيبات السياسية النهائية المتصلة بها، مما سيتقرر على يد الأطراف المعنية في مفاوضات مباشرة.

(السيد باركر، الولايات المتحدة الأمريكية)

٧١ - والولايات المتحدة لها تاريخ طويل في تأييد الأونروا، وهي أكبر جهة مانحة بالنسبة لها. وهي تثني على أعمال الأونروا في مجالات الصحة والتعليم والتدريب وإغاثة اللاجئين، وهي كانت تأمل، من منطلق المثالية، أن تصوت لصالح كافة القرارات المتصلة بأعمال الأونروا.

٧٢ - والولايات المتحدة لا تريد، مع هذا، أن تُستخدم هذه القرارات لأغراض سياسية. والجمعية العامة ما زال يتعين عليها أن تسلم تسليما كاملا بما اتفق عليه نفس الطرفين المشتركين في المفاوضات الراهنة، وهما منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وذلك فيما يتصل بوجود عدد من القضايا التي ينبغي معالجتها على يد الطرفين المعنيين وحدهما في وقت يتفق عليه في المستقبل.

٧٣ - والولايات المتحدة قد صوتت أيضا ضد القرارات التي تستبق نتيجة المفاوضات، بما في ذلك القرارات المتعلقة بقضايا معقدة من قبيل اللاجئين والمستوطنات والقدس، أو القرارات التي ما زالت تُطنب في التحدث عن الانتهاكات المزعومة من قبل أحد أطراف المفاوضات مع التجاهل التام للتقدم المحرز.

٧٤ - وحكومة الولايات المتحدة توافق على أن مركز ومستقبل اللاجئين الفلسطينيين يمثلان قضية من القضايا الهامة التي ينبغي حلها في المفاوضات، وهي لا تزال ملتزمة بتحقيق نتيجة مرضية لهذه المسألة. ووفد الولايات المتحدة يلاحظ أن إعلان المبادئ ينص على تشكيل لجنة تقوم بتناول قضايا الأشخاص الذين نزحوا من الضفة الغربية وغزة في عام ١٩٦٧. وهو يؤيد في نفس الوقت تلك الجهود التي تعالج بعض جوانب أحوال اللاجئين في الوقت الراهن، كما أنه يضطلع بدور نشط في أعمال الفريق العامل المتعدد الأطراف المعني باللاجئين.

٧٥ - والولايات المتحدة تؤيد بقوة عددا من جوانب مشروع القرار A/C.4/49/L.13، ومن الملاحظ أن قرارها بالامتناع عن التصويت على هذا المشروع يرجع إلى رغبتها في تجنب التركيز على تلك القضايا التي تؤدي إلى انقسام الآراء أو استقطابها. والأطراف المعنية مختلفة بشأن جوانب أساسية من جوانب مشكلة اللاجئين وهي ستتناول خلافاتها هذه على مائدة المفاوضات؛ ومن الواجب على الجمعية العامة أن تشجعها وتساندها في هذه المهمة.

٧٦ - ومشاريع القرارات قد أحرزت تقدما فيما يتصل بتخليها عن أسلوبها القديم وتحاشيها للبنود التي لا تتصل بالأعمال اليومية للأونروا، ومع هذا فهي لا تعكس تماما تلك الإنجازات الرائعة التي تحققت في مجال عملية السلم بالشرق الأوسط.

(السيد باركر، الولايات المتحدة الأمريكية)

٧٧ - ومن الضروري اليوم أن يركّز على الجهود التي تساند أعمال الوكالة فيما يتصل بتحسين الأحوال المعيشية للاجئين الفلسطينيين. وهذا هدف له أهميته ويتميز بأنه لا يمس المواقف التي قد تتخذها الأطراف في المفاوضات. والناس بوسعهم أن يعيشوا في ظل ظروف أحسن حالا مع استمرارهم في السعي لبلوغ أهدافهم السياسية من خلال عملية التفاوض، ومن الواجب على المجتمع الدولي أن يساند الأونروا وهي تضطلع بهذه المهمة، وذلك دون تعقيد لعملية التفاوض هذه أو استباق للحكم عليها.

٧٨ - السيد أشيكي (اليابان): قال إن الوفد الياباني لديه تعليقان على مشروع القرار A/C.4/49/L.13 الذي اعتمد لتوه. وأولهما يتعلق بالفقرة ١، ومن الواجب أن يراعى أن مشكلة اللاجئين سوف تناقشها الأطراف أثناء المفاوضات التي نص عليها إعلان المبادئ. وثانيهما يتعلق بالفقرة ٣، واليابان ترى أن الأمين العام سوف يجري مع المفوض العام للوكالة مشاورات كاملة بشأن مسألة نقل المقر.

٧٩ - السيد الصمدي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الوفد الإيراني قد شارك في توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/C.4/49/L.14، وأنه قد صوت لصالح مشاريع القرارات A/C.4/49/L.15 إلى L.19، ولكنه يعلن تحفظه بشأن أي أحكام في نصوص هذه المشاريع يمكن أن تفسر باعتبارها تمثل اعترافا بإسرائيل من أي نوع.

٨٠ - السيد محمد (السودان): قال إن الوفد السوداني قد صوت لصالح مشاريع القرارات المتصلة بالأونروا رغم أن لديه تحفظات بشأن ديباجة مشروع القرار A/C.4/49/L.13.

٨١ - السيد النعمة (العراق): قال إن وفد العراق قد صوت لصالح جميع مشاريع القرارات المتصلة بأعمال الأونروا، ولكن لديه تحفظات بشأن الفقرة الثالثة من ديباجة مشروع القرار A/C.4/49/L.13 والفقرة الخامسة عشرة من ديباجة مشروع القرار A/C.4/49/L.17.

٨٢ - السيد القدوة (المراقب عن فلسطين): قال إن وفده يشعر بالامتنان إزاء كل من اشترك في اتخاذ القرارات تحت البندين ٧٧ و ٧٨ من جدول الأعمال، وكذلك إزاء الأونروا واللجنة الخاصة. واعتماد مشاريع القرارات هذه من شأنه أن يعزز قضية الشعب الفلسطيني وعملية السلم - وذلك إذا استخلص الجانب الآخر النتائج الصحيحة من نصوصها وجعل تصرفاته متمشية مع رغبات المجتمع الدولي. ومن دواعي التشجيع أن ثمة غالبية ساحقة من الأصوات كانت لصالح مشاريع القرارات، وذلك رغم حدوث بعض المفاجآت أيضا.

(السيد القدوة، المراقب عن فلسطين)

٨٣ - وتغير الرأي على نحو سلبي، فيما يتصل بانطباقية اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة، يبعث على القلق. وتغير الرأي قبل الإدلاء بالأصوات مباشرة يعطي دلالة سيئة، وهو لا يخدم بالطبع مقاصد عملية السلم. وتعليلات التصويت، التي صيغت بشكل سلبي، تمثل تصويتا مضادا. ومما يبعث على الاستياء أن إسرائيل قد التزمت بموقفها بكل عناد في حين أن الموقف العربي كان ديناميا. وعملية السلم لا بد لها وأن تكون ثنائية. والمشكلة القائمة، فيما يتصل بموقف إسرائيل، هو أنها تعتقد أن مجرد البدء في عملية السلم يعفيها من أي شعور بالمسؤولية. والوفد الفلسطيني يرى، مع هذا، أن المفاوضات المتعلقة بالتسوية النهائية لا يجوز لها بأي حال أن تضعف موقف المجتمع الدولي، الذي يستند إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ومن المأمول فيه أن تقوم إسرائيل باستعراض موقفها على نحو أكثر جدية.

٨٤ - وثمة أمل أيضا في أن تعمد الوفود القليلة، التي أبدت رغبتها في أن يتحلى الفلسطينيون بضبط النفس فيما يتصل بتعطشهم للسلام، إلى مراجعة موقفها كذلك. وهناك مسألة أخرى تبعث على القلق، وهي مسألة ذلك التطور السلبي الذي ظهر في طريقة تصويت بعض الدول العربية الشقيقة على القرار الأول المتعلق بالأونروا، وهو قرار ذو أهمية استراتيجية. والوفد الفلسطيني كان يرغب في أن تتاح له فرصة التحدث إلى مجموعة الدول العربية بالأمم المتحدة قبل تكوين موقف مشترك بشأن جميع القرارات.

٨٥ - الرئيس: قال إن اللجنة قد انتهت على هذا النحو من نظرها في البند ٧٧.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥